World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 16 – 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

التوزيع: عام
التاريخ: 8 سبتمبر/أيلول 2026
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2026/6-B/4
وظائف الرقابة
لاتّخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لزمبابوي (2022-2026)

موجز تنفيذي

يهدف تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لزمبابوي للفترة 2022-2026 إلى المساءلة عن النتائج المحققة في إطار الخطة أمام إدارة برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) ومجلسه التنفيذي، وحكومة زمبابوي، والجهات المانحة، وفريق الأمم المتحدة القطري في زمبابوي، والشركاء المتعاونين، والأشخاص المتضررين. ويهدف أيضا إلى توليد الأدلة والتعلم للاسترشاد بذلك في تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية المقبلة لزمبابوي.

وبتكليف من مكتب التقييم في **البرنامج**، أجرى فريق من الخبراء الاستشاريين المستقلين التقييم في الفترة بين أبريل/نيسان 2025 ومارس/آذار 2026؛ ويغطي التقييم الفترة من منتصف عام 2021 إلى منتصف عام 2025، عندما انتهى جمع البيانات، واستخدم نهجا قائما على النظرية ومختلط الأساليب.

وخلص التقييم إلى أن موضع **البرنامج** كان استراتيجيا في زمبابوي كعامل تمكيني رئيسي للمساعدة الإنسانية، إذ أخذ دوره في التنفيذ المباشر يتحول تدريجيا إلى دور تكميلي بموازاة توسيع نطاق المساعدة التي تقودها الحكومة. ويتخذ **البرنامج** موضعا جيدا يمكّنه من دعم تعزيز النظم الوطنية وتقديم خدمات تمكينية تيسّر الاستجابة الإنسانية الأوسع. وفي المستقبل، ستتركز القيمة المضافة من **البرنامج** بصورة متزايدة على العمل من خلال النظم الوطنية ودعمها.

وفي ظل نقص التمويل، ساهمت المساعدة الإنسانية التي قدمها **البرنامج** في تخفيف تأثيرات الأزمة على الأمن الغذائي والتنوع الغذائي، ولا سيّما في المناطق الريفية، على الرغم من أن اللاجئين ظلوا ضعفاء بشكل خاص.

هذا تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لزمبابوي. ويتاح تقرير التقييم الكامل والوثائق ذات الصلة على موقع **البرنامج** على الإنترنت في العنوان https://www.wfp.org/publications/zimbabwe-wfp-country-strategic-plan-2022-2026-evaluation.

*وفقا لسياسة التقييم في **البرنامج** (2022) (WFP/EB.1/2022/4-C)، وتوخيا لاحترام سلامة واستقلال استنتاجات التقييم، فإن عملية تحرير هذا التقرير كانت محدودة وبالتالي فإن بعض العبارات الواردة فيه قد لا تتسق اتساقا تاما مع ما يعتمده **البرنامج** من مصطلحات قياسية أو ممارسات تحريرية. ويرجى تقديم أي طلبات للتوضيح إلى مديرة التقييم.*

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة A.-C. Luzot
مديرة التقييم
بريد إلكتروني: anneclaire.luzot@wfp.org

السيدة C. Perch
موظفة التقييم
بريد إلكتروني: catrina.perch@wfp.org

وساهمت البرمجة التي ينفذها **البرنامج** في مجال القدرة على الصمود في تحسين سبل كسب العيش والأمن الغذائي. غير أن النتائج كانت متفاوتة وقصيرة الأجل، ويرجع ذلك في معظمه إلى عدم الاتساق في تطبيق النهج المتكاملة في البرمجة، مما قيّد فعالية حزم سبل كسب العيش الشاملة. وكانت **للبرنامج** مكانة متميزة واضحة في أنشطة بناء القدرة على الصمود في المناطق الحضرية، حيث أدى دورا مبكرا في التصدي لتزايد مواطن الضعف في المناطق الحضرية، ولكن ميزته النسبية في مجال القدرة على الصمود في المناطق الريفية، الذي يزدحم بالجهات الفاعلة، لم تكن جلية دائما للشركاء.

وأدمج **البرنامج** تدابير للحماية والمساءلة حسّنت سلامة المستفيدين وكرامتهم ومشاركتهم، على الرغم من أنه كان بالإمكان اتباع نهج أكثر دقة في الاستهداف ونُهج أكثر اتساقا في ما يتعلق بالمساواة بين النساء والرجال. وكان من الصعب في بعض الأحيان التوفيق بين الاستهداف القائم على مواطن الضعف، والوصول إلى السياقات البالغة التعقيد، والاستقلال التشغيلي.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم مؤخرا نحو إقامة شراكات أكثر استراتيجية، لم يستفد **البرنامج** استفادة كاملة من فرص الشراكة خلال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، إذ كانت هياكل الشراكة في معظمها قائمة على أساس كل حالة على حدة أو مدفوعة بالجهات المانحة. وقيّد عدم كفاية التمويل والتخصيص الشديد للمساهمات إمكانية أن يعيد **البرنامج** تخصيص الموارد بصورة استراتيجية مع تطور الاحتياجات وأن يحقق نتائج أكثر استدامة.

ويقدم التقييم ثلاث توصيات رئيسية:

- تحويل دور **البرنامج** في الاستجابة للأزمات من التقديم الواسع النطاق للمساعدة الإنسانية خلال حالات الطوارئ الموسمية التي يمكن التنبؤ بها إلى التركيز على تعزيز نظم الحماية الاجتماعية والاستجابة للأزمات بقيادة وطنية، مع الاحتفاظ بالقدرة على تقديم المساعدة المباشرة خلال حالات الطوارئ البالغة الشدة التي تتجاوز قدرة الحكومة على الاستجابة؛
- تركيز البرمجة في مجال القدرة على الصمود في المناطق الريفية والحضرية على التدخلات التي ثبتت فعاليتها واستدامتها بدعم من التكامل الاستباقي مع نظم الشركاء والحكومة؛
- دعم إضفاء الطابع المؤسسي على نظم الاستهداف القائم على الأدلة والحماية الاجتماعية في الأطر الحكومية، مع ضمان احتفاظ **البرنامج** بالاستقلال التشغيلي لتحديد المساعدة القائمة على الاحتياجات وتقديمها.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالتقرير الموجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لزمبابوي (2022-2026) (WFP/EB.2/2026/6-B/4) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.2/2026/6-B/4/Add.1).

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

لماذا أُجري التقييم وكيف تم إجراؤه؟

1- كلّف مكتب التقييم في **البرنامج** بإجراء تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لزمبابوي للفترة 2022-2026، وأجراه فريق من الخبراء الاستشاريين المستقلين. وكان الغرض منه مزدوجا: المساءلة عن النتائج أمام **البرنامج**، وحكومة زمبابوي، والجهات المانحة، وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء المتعاونين، والأشخاص المتضررين؛ وتوليد الأدلة والتعلم للاسترشاد بذلك في تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية المقبلة.

2- وأُجري التقييم في الفترة بين أبريل/نيسان 2025 ومارس/آذار 2026، وغطى الفترة من منتصف عام 2021 (عندما انتهى جمع البيانات لتقييم الخطة الاستراتيجية القطرية السابقة[1]) إلى منتصف عام 2025، عندما توقف جمع البيانات لهذا التقييم. واستخدم التقييم نهجا قائما على النظرية ومختلط الأساليب. واستُخدم تحليل المساهمة لتقييم حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية، واستُخدم "حصاد الحصائل"[2] لتقييم دور **البرنامج** في نتائج تعزيز القدرات. وعُقدت حلقة عمل لأصحاب المصلحة في فبراير/شباط 2026 لمناقشة الاستنتاجات والتوصيات.

ما الذي خضع للتقييم؟

3- قامت الخطة الاستراتيجية القطرية لزمبابوي على خمس حصائل استراتيجية وثمانية أنشطة تشمل المساعدة الإنسانية، وبناء القدرة على الصمود في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتعزيز النظم.

- *الاستجابة للأزمات (الحصيلتان الاستراتيجيتان 1 و5).* قدّم **البرنامج** المساعدة في موسم الجدب إلى الأسر الريفية الضعيفة، والدعم النقدي والغذائي المتواصل إلى اللاجئين الذين يواجهون نزوحا لفترات طويلة، والنقد إلى الأسر الضعيفة في المناطق الحضرية. وقدّم أيضا خدمات اللوجستيات وتنسيق المجموعات إلى الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في البلد أثناء الصدمات.
- *بناء القدرة على الصمود (الحصيلتان الاستراتيجيتان 2 و3).* جمعت حافظة القدرة على الصمود في المناطق الريفية بين أنشطة تربط الحماية من الصدمات في الأجل القصير والمتوسط والطويل من خلال أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول، وخطط التأمين، والخدمات المناخية، والزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وأنشطة إدارة المخاطر، والعمل الاستباقي. واستهدفت البرمجة في مجال القدرة على الصمود في المناطق الحضرية الأسر الضعيفة المدعومة في إطار الحصيلة الاستراتيجية 1، وتألفت من مزيج من التدخلات في مجال سبل كسب العيش.
- *تعزيز القدرات (الحصيلة الاستراتيجية 4).* كان الهدف من أنشطة تعزيز القدرات هو بناء نظم وطنية وآليات تنسيق أقوى قادرة على التكيف مع الأزمات المتكررة والمطولة.

4- وتمت الموافقة على الميزانية الأصلية للخطة القائمة على الاحتياجات بمبلغ قدره 593.5 مليون دولار أمريكي. ونُقحت الخطة الاستراتيجية القطرية وميزانيتها مرتين، لتعبّرا عن انخفاض الحاجة إلى المساعدة في موسم الجدب في عام 2023 وزيادة طفيفة في الحاجة إلى الدعم اللوجستي أثناء الاستجابة للجفاف الناجم عن ظاهرة النينيو في عام 2025. وبلغت الميزانية المنقحة للخطة القائمة على الاحتياجات 573.7 مليون دولار أمريكي وقت جمع البيانات لهذا التقييم (أغسطس/آب 2025).

5- واعتبارا من أغسطس/آب 2025، كانت الخطة الاستراتيجية القطرية قد مُوّلت بنسبة 39 في المائة (226 مليون دولار أمريكي). ومثّلت الاستجابة للأزمات (الحصيلة الاستراتيجية 1) 59 في المائة من ميزانية الخطة القائمة على الاحتياجات، وكانت قد مُوّلت بنسبة 39 في المائة. ومن بين ما تبقى، بلغ مستوى تمويل أنشطة القدرة على الصمود في المناطق الريفية

[1] في حين شملت كلتا الخطتين الاستراتيجيتين القطريتين الاستجابة لحالات الطوارئ وبناء القدرة على الصمود وتعزيز القدرات القطرية، أُدمجت استنتاجات تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2017-2021 في تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية، ولا سيّما في ما يتعلق بالحاجة إلى معالجة تزايد مواطن الضعف بين سكان المناطق الحضرية وتعزيز دعم قدرات النظم.

[2] حصاد الحصائل طريقة لتقييم التدخلات التي كثيرا ما تكون حصائلها معقدة ولا ترصدها المؤشرات المحددة مسبقا بصورة جيدة. ويجمع ("يحصد") هذا النهج الأدلة على ما تغيّر ("الحصائل")، ثم يعمل بصورة عكسية ليحدد ما إذا كان تدخل ما قد ساهم في تلك التغييرات وكيفية مساهمته في تحقيقها (فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. 2024. *إدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في التقييمات – وثيقة توجيهية*).

في إطار الحصيلة الاستراتيجية 3 نسبة 49 في المائة، وهو أعلى من مستوى تمويل أنشطة القدرة على الصمود في المناطق الحضرية الذي بلغ 19 في المائة. ومثّلت خدمات اللوجستيات في إطار الحصيلة الاستراتيجية 5 نسبة 1 في المائة من ميزانية الخطة القائمة على الاحتياجات، ولكنها كانت قد مُوّلت بالكامل تقريبا، بنسبة 97 في المائة.

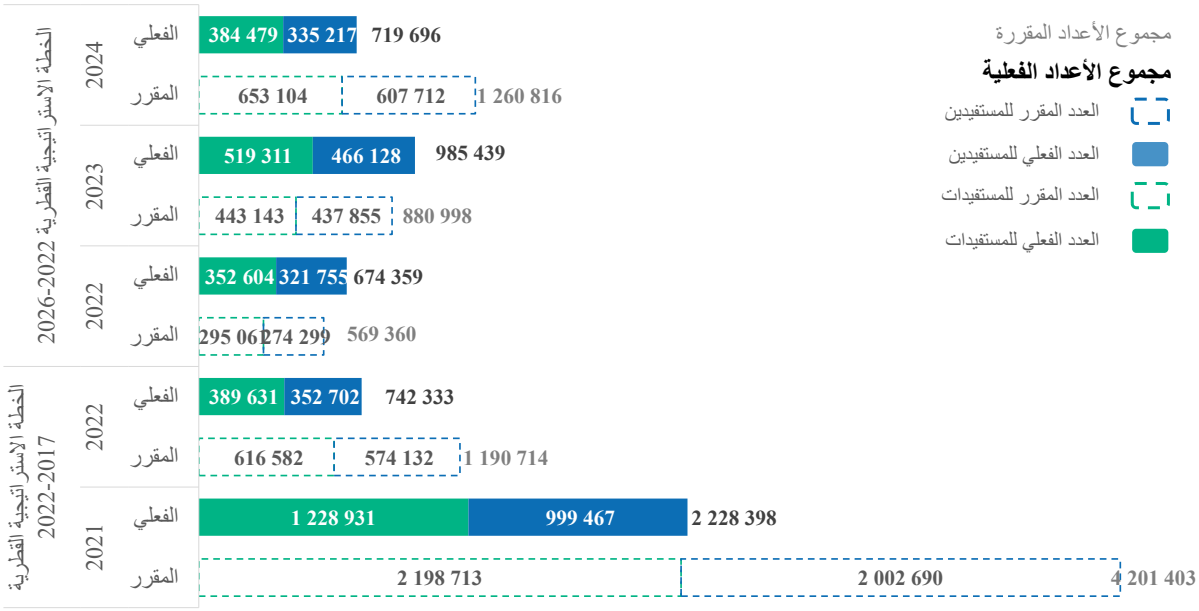
الشكل 1: الحصائل الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية القطرية لزمبابوي (2022-2026)
وميزانيتها وتمويلها ونفقاتها، اعتبارا من أغسطس/آب 2025



*لا يبلغ مجموع النسب المئوية 100 في المائة لأن الشكل لا يشمل تكاليف الدعم المباشرة وغير المباشرة.
** لا يشمل التوزيع بحسب الحصيلة الاستراتيجية تكاليف الدعم المباشرة وغير المباشرة.

6- وعلى النقيض من عام 2021، عندما وصل **البرنامج** إلى 2.2 مليون مستفيد، ساعد **البرنامج** في الفترة من عام 2022 إلى عام 2024 ما تراوح بين 359 674 و439 958 مستفيدا سنويا. وعبّر ذلك عن أمرين: انخفاض الميزانية، والتحول الاستراتيجي **للبرنامج** في زمبابوي نحو تعزيز القدرات ودعم النظم في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2022-2026. وتجاوز **البرنامج** الأعداد المستهدفة من المستفيدين في النصف الثاني من عام 2022 وفي عام 2023، ولكن نطاق الوصول إلى المستفيدين انخفض اعتبارا من عام 2024 نتيجة للقيود المفروضة على التمويل.

الشكل 2: الأعداد المقررة والفعلية للمستفيدين بحسب السنة، 2021-2024



في أي سياق أُجري التقييم؟

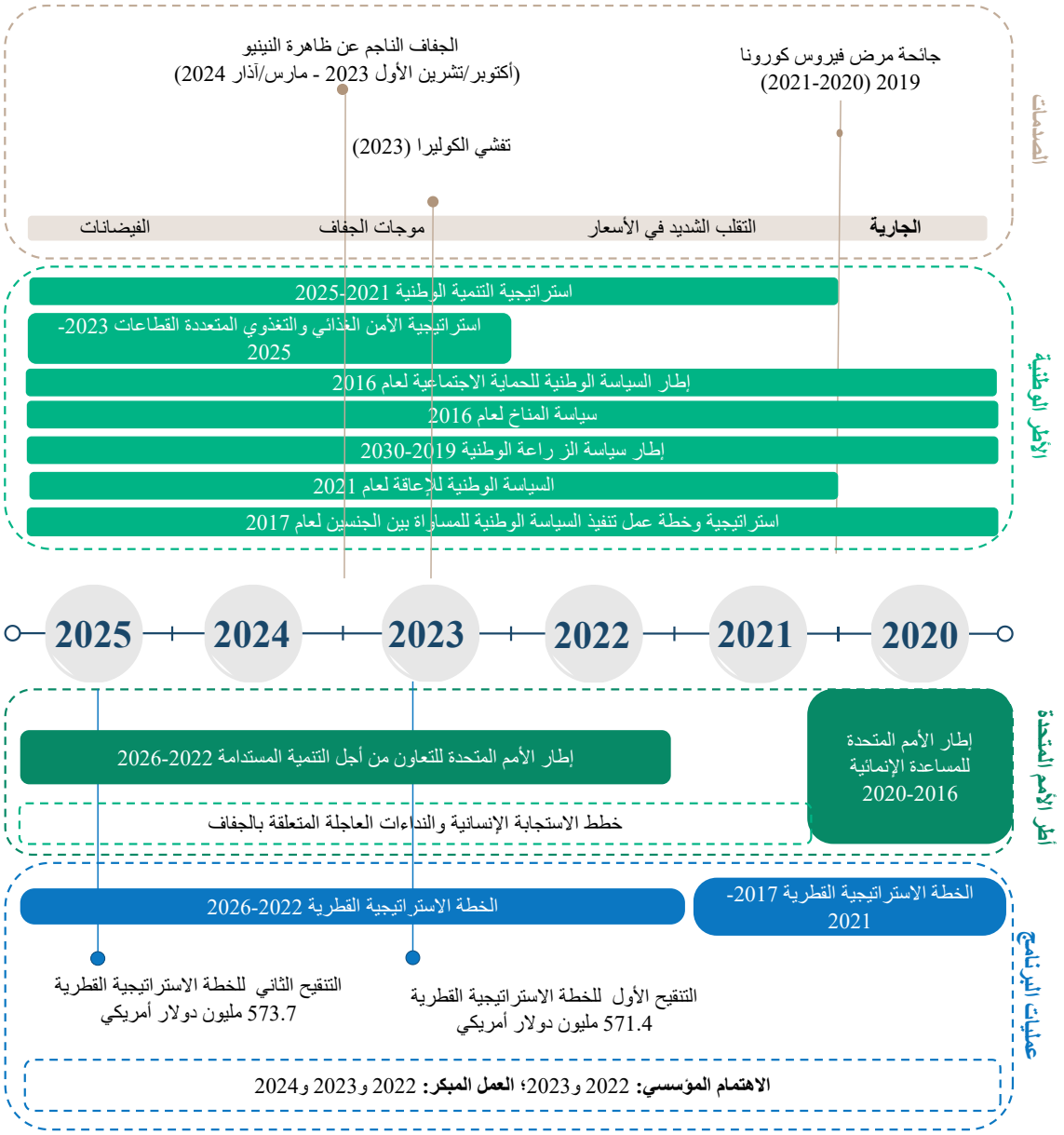
7- تحتل زمبابوي المرتبة 159 من بين 193 بلدا في دليل التنمية البشرية؛ ويعاني البلد من مستويات عالية من الفقر وعدم المساواة، عمّقها عدم استقرار الاقتصاد الكلي، بما في ذلك التضخم وتقلب أسعار الصرف وضغوط النظام المتعدد العملات. وحال عدم الاستقرار هذا دون تلقي البلد الدعم المالي من صندوق النقد الدولي، وأثّرت التخفيضات الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية (التي قدمت 40 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2023) والصندوق العالمي (الذي قدم 22 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2023) على التمويل الإجمالي للتنمية ولعمليات **البرنامج**.

8- وارتفع مستوى انعدام الأمن الغذائي والتغذوي خلال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، ولا سيّما في المناطق الحضرية (إذ ازداد من 29 في المائة في عام 2023 إلى 35 في المائة في عام 2024)، وخصوصا داخل الأسر الأكثر ضعفا. وكان هذا الاتجاه مدفوعا بتأثيرات التقلبات المناخية، وعدم الاستقرار الاقتصادي المطول، وجائحة مرض فيروس كورونا 2019، ونظام حماية اجتماعية مقيّد تهيمن عليه المساعدة الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات، التي يُقدَّم جزء كبير منها من خلال برامج إنسانية تمولها الجهات المانحة.

9- وتظل الزراعة محورية في اقتصاد زمبابوي، إذ تساهم بما يصل إلى 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و40 في المائة من إيرادات التصدير، وتوظف 70 في المائة من السكان - ومعظمهم من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والكثير منهم من النساء. غير أن النساء يواجهن تحديات خاصة متجذرة في المعايير الثقافية والدينية والاجتماعية الاقتصادية التي تقيّد حصولهن على الموارد ومشاركتهن في صنع القرار وفي الفرص الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، تهدد التقلبات البيئية والمناخية الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، انخفض محصول الذرة أثناء ظاهرة النينيو في عام 2024 بنسبة 60 في المائة عن متوسط السنوات الخمس.

10- وتستضيف زمبابوي 22 000 من اللاجئين وطالبي اللجوء من الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا، بمن فيهم 13 000 يقيمون في مستوطنة تونغوغارا للاجئين. ولا يزال اللاجئون يعتمدون اعتمادا كبيرا على المساعدة الغذائية بسبب القيود القانونية المفروضة على تنقلهم وعملهم، مما يجعل الدعم الإنساني الذي يقدمه **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة زمبابوي والشركاء حاسم الأهمية.

الشكل 3: السياق القطري ولمحة تشغيلية عامة عن البرنامج



الرسائل الرئيسية

يتخذ البرنامج موضعا استراتيجيا في زمبابوي كعامل تمكيني رئيسي وكجهة تكميلية في تقديم المساعدة الإنسانية. ومع تولي الحكومة الوطنية حصة أكبر من الاستجابة للأزمات خلال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، اعتمد البرنامج نهجا تكميليا بصورة متزايدة في مساعدته الإنسانية. ومع تحول دوره بعيدا عن التنفيذ المباشر، وفي ظل القيود المفروضة على التمويل، تطورت الميزات النسبية للبرنامج في زمبابوي نحو وظائف تقنية أقرب إلى المراحل التمهيدية، حيث ساهم في تحقيق مكاسب في العمل الاستباقي بقيادة وطنية والحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات، بما في ذلك في ما يتعلق بنظم البيانات.

11- وتراوح عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في زمبابوي بين 2.9 مليون شخص في عام 2021 و5.9 مليون في عام 2025. وتطور دور **البرنامج** في تلبية الاحتياجات في هذا السياق على مدى فترة الخطة الاستراتيجية القطرية.

12- وفي ما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، وصل الدعم الذي قدمه **البرنامج** في موسم الجدب على مدى فترة الخطة الاستراتيجية القطرية إلى ما بين 17 و22 في المائة من الأسر الريفية، أي نحو خُمس الأسر المحتاجة. وغطى **البرنامج** 12 مقاطعة من أصل 60 مقاطعة ريفية في بداية الخطة الاستراتيجية القطرية، ولكنه في ظل نقص التمويل في عامي 2024 و2025 ركّز في نهاية المطاف على المقاطعات التسع الأشد تضررا (الجدول 1) مع توسيع الحكومة نطاق مساعدتها تدريجيا لتغطية 51 مقاطعة.

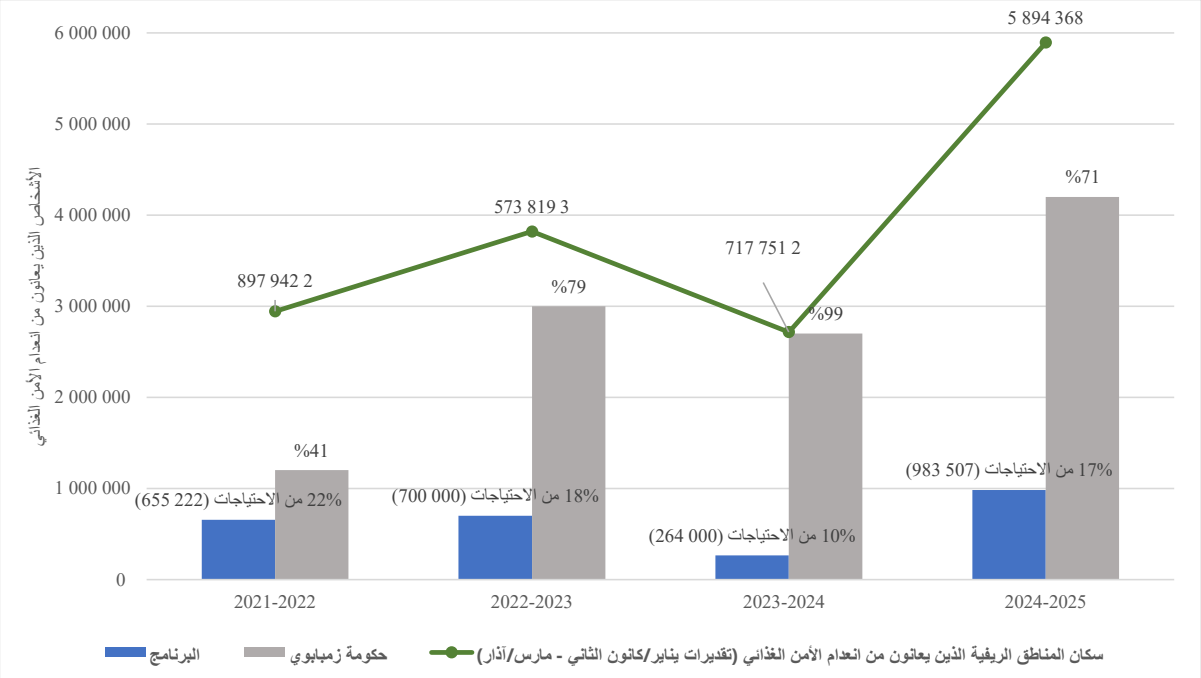
الجدول 1: التكامل بين المساعدة المقدمة من البرنامج وحكومة زمبابوي خلال مواسم الجدب				
	2022-2021	2023-2022	2024-2023	*2025-2024
البرنامج	12 مقاطعة	8 مقاطعات	4 مقاطعات	9 مقاطعات
حكومة زمبابوي	20 مقاطعة	52 مقاطعة	56 مقاطعة	51 مقاطعة
التداخل	مقاطعتان، أكتوبر/تشرين الأول - ديسمبر/كانون الأول			مقاطعة واحدة (ترتيبات التوأمة)

* تغطي أرقام عامي 2024 و2025 فترة الاستجابة لظاهرة النينيو.

المصدر: المكتب القطري، خطة الاستجابة لاستراتيجية تخفيف العجز الغذائي: 2022-2023، ومراسلات مع المكتب القطري.

13- وازدادت بوجه عام المساعدة الغذائية المقدمة من الحكومة بمرور الوقت على الرغم من تزايد الاحتياجات الناجمة عن الجفاف الناجم عن ظاهرة النينيو في عامي 2024 و2025. ولبّت مساعدتها ما تراوح بين 41 في المائة و99 في المائة من الاحتياجات بين عامي 2021 و2025. وشمل ذلك تغطية عدد الحالات الناجم عن ظاهرة النينيو والبالغ 4.2 مليون شخص في عامي 2024 و2025.

الشكل 4: تغطية الاحتياجات خلال موسم الجدب، 2021-2025



ملاحظة: في عام 2024، وسّعت حكومة زمبابوي نطاق مساعدتها لتشمل السكان المتضررين من ظاهرة النينيو. ويعبّر عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية في الفترة 2024-2025 عن المستوى المنقح للاحتياجات، ولكن أرقام الفترة 2023-2024 لا تعبّر عنه. ويعبّر عدد المستفيدين من **البرنامج** للفترة 2024-2025 أيضا عن عدد الحالات الناجم عن ظاهرة النينيو.

المصادر: تقارير تقييم سبل كسب العيش الريفية الصادرة عن لجنة تقييم سبل كسب العيش في زمبابوي للفترة 2021-2024؛ والتقارير القطرية السنوية للفترة 2021-2024؛ والمكتب القطري في زمبابوي؛ و**البرنامج**. 2024. "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و**البرنامج** يتضافران لتخفيف انعدام الأمن الغذائي قبل موسم الجدب في زمبابوي".

14- وحتى أثناء هذا التطور، ظلت قدرة **البرنامج** على تقديم المساعدة الإنسانية على نطاق واسع من خلال سلسلة إمداده وخدماته في الميل الأخير ميزة نسبية رئيسية. وضمنت الخدمات المشتركة **للبرنامج** استمرارية مساعدته ومساعدة شركائه (بما في ذلك مساعدة الحكومة والمجتمع الدولي) خلال فترات ذروة الطلب، بما في ذلك من خلال النقل، والتخزين، وإدارة الأسطول، وإمدادات الوقود، وتنسيق الإمداد. وقُدمت الحصة الأكبر من الخدمات المشتركة إلى فريق الأمم المتحدة القطري (2.7 مليون دولار أمريكي) والحكومة (1.99 مليون دولار أمريكي)، ولا سيّما أثناء اشتداد الأزمة في عام 2024. وتبيّن أن مستوى موثوقية الخدمات المشتركة **للبرنامج** وحسن توقيتها وضمان جودتها مرتفع.

15- وكان التعاون مع الحكومة سمة محدِّدة للنموذج التشغيلي في **البرنامج** في زمبابوي خلال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية. ومع انخفاض دوره في التنفيذ المباشر مقارنة بدور الحكومة، مهّدت المساعدة التقنية المقدمة من **البرنامج** الطريق لنظام حماية اجتماعية مملوك وطنيا ومستجيب للصدمات. وعلى وجه التحديد، أدى **البرنامج** دورا رئيسيا في وضع *خريطة الطريق لعام 2022 للحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات* ودليل لاستراتيجية لتخفيف العجز الغذائي، وهذا ما ساعد على توضيح المسؤوليات المؤسسية، وتعزيز الاتساق في آليات الاستجابة للأزمات، وتعزيز عمليات الإنذار المبكر والتخطيط للطوارئ. ودفع **البرنامج** أيضا قُدما القدرة الوطنية على الاستجابة للصدمات من خلال دعم تكامل السجل الاجتماعي لزمبابوي والنظم الرقمية، ونفّذ على سبيل التجربة بدء تشغيل السجل الاجتماعي عن طريق توفير الحواسيب اللوحية والتدريب لتعزيز جمع البيانات الرقمية، مما حسّن التغطية ودقة تحديد المستفيدين في تدخلات الحماية الاجتماعية.

في خضم التوسع التدريجي للحكومة في تغطية المساعدة الغذائية ونقص في التمويل، ساهمت المساعدة الإنسانية للبرنامج في تحسين الاستهلاك الغذائي لدى السكان المستهدفين، ولا سيّما في المناطق الريفية في الأجل القصير، على الرغم من أن اللاجئين ظلوا أكثر عرضة لمواطن الضعف من الفئات السكانية الأخرى.

16- وفي حين قيّد نقص التمويل التغطية، ساهمت المساعدة الغذائية والنقدية المقدمة من **البرنامج** في تحسين الأمن الغذائي وتنوع الأنماط الغذائية لدى السكان المستهدفين، وكانت التغطية أوسع في المناطق الريفية حيث قدّمت المساعدة في موسم الجدب.

17- وفي ما يتعلق بالمستفيدين في المناطق الحضرية والريفية، ظلت قيم التحويلات مستقرة في معظمها خلال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، وهي تمثل ما يقدَّر بنسبة 62 في المائة من الاحتياجات الغذائية الشهرية للأسر؛ غير أن المساعدة لم تدم عادة سوى ثلاثة أو أربعة أسابيع كل شهر، عادت الأسر بعدها إلى تناول وجبة واحدة في اليوم. وأعرب المستفيدون عن مستويات عالية من الرضا بوجه عام عن تسليم الحصص الغذائية العينية وجودتها، في حين قدّر متلقو المساعدة النقدية في المناطق الحضرية حرية شراء الأغذية الأساسية والمغذية وتغطية الاحتياجات الأساسية غير الغذائية.

18- وشهد المستفيدون من المساعدة في موسم الجدب والدعم النقدي في المناطق الحضرية تأثيرات إيجابية على الاستهلاك الغذائي بوجه عام، إذ تمكنوا من تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية الفورية بالتحويلات المقدمة (الجدول 2).

الجدول 2: درجات الاستهلاك الغذائي لدى المستفيدين في إطار الحصيلة الاستراتيجية 1

	2023		2024		
	خط الأساس	المتابعة	المتابعة	المتابعة	المستوى المستهدف المحدد في الخطة الاستراتيجية القطرية
درجة الاستهلاك الغذائي - اللاجئون (النسبة المئوية لدرجة الاستهلاك الغذائي المقبولة)	81.6	47.9	59.5 (مارس/آذار)	67.3 (نوفمبر/تشرين الثاني)	81.6<
درجة الاستهلاك الغذائي - المناطق الريفية (النسبة المئوية لدرجة الاستهلاك الغذائي المقبولة)	45.6	52	22.3 (خط أساس جديد)	73.3	45.6<
درجة الاستهلاك الغذائي - المناطق الحضرية (النسبة المئوية لدرجة الاستهلاك الغذائي المقبولة)	50.3	97.7	85.7 (أبريل/نيسان)	93.5	50.3<

المصادر: التقارير القطرية السنوية للعامين 2023 و2024؛ وتحديث بشأن رصد المساعدة في موسم الجدب لعام 2024، خط النهاية للفترة يناير/كانون الثاني - مارس/آذار؛ ورصد دعم اللاجئين لعام 2024؛ وتحديث بشأن الرصد، تحديث بشأن القدرة على الصمود في المناطق الحضرية، أبريل/نيسان 2024.

19- ومكّنت المساعدة النقدية الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من زيادة تواتر تناول الطعام، من وجبة واحدة في اليوم إلى وجبتين. وتحسّن التنوع الغذائي أيضا، إذ أتاحت المساعدة للمستفيدين إضافة البقول والفاصوليا والزيت إلى دقيق الذرة الأساسي. غير أن حصائل اللاجئين كانت أسوأ من حصائل المستفيدين في المناطق الحضرية والريفية، مما يعبّر عن مواطن ضعفهم الأكبر وقلة الخيارات المتاحة لهم من سبل كسب العيش البديلة؛ ونتيجة لذلك، كان حتى للتخفيضات المتواضعة في المساعدة أثر كبير على أمنهم الغذائي.

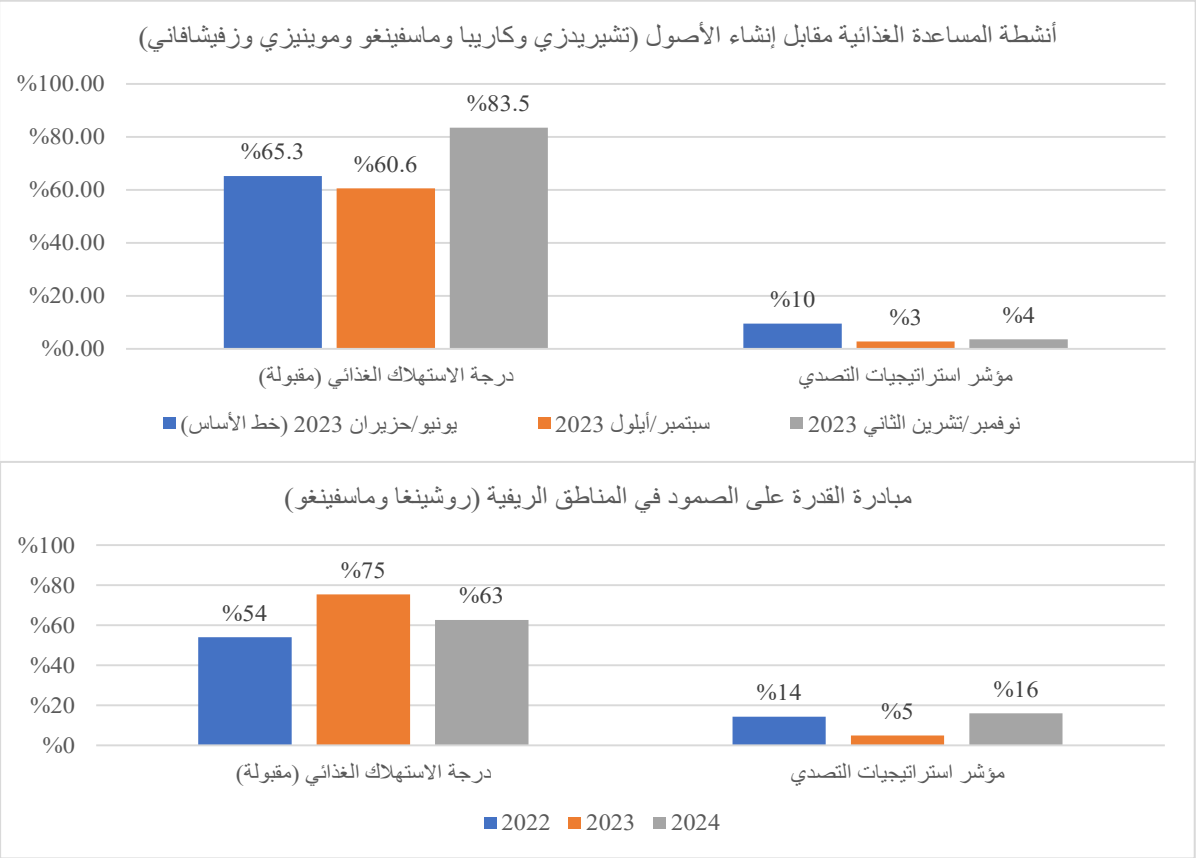
20- وانخفضت قيمة الدعم النقدي للاجئين بمرور الوقت، من 15 دولارا أمريكيا للشخص في الشهر في عام 2022 إلى 7 دولارات أمريكية. وقلّص التضخم قيم التحويلات، وكانت الاستحقاقات في كثير من الأحيان تُنفق بسرعة لسداد ديون مستحقة بالفعل لتجار الأغذية. ولذلك لم يكن هناك سوى مجال ضئيل لتنويع الأنماط الغذائية للاجئين أو تلبية احتياجاتهم غير الغذائية.

ساهمت البرمجة التي ينفذها البرنامج في مجال القدرة على الصمود في تحسين سبل كسب العيش والأمن الغذائي. غير أن التخصيص الواسع للمساهمات من جانب الجهات المانحة أدى إلى نتائج متفاوتة وقصيرة الأجل، وقيّد غياب نموذج تصميم متسق ومحدد جيدا - إلى جانب عدم الاتساق في الجمع بين الأنشطة وترتيب تعاقبها - جودة البرامج والتعلم والقابلية للتوسيع. وكان دور البرنامج في أنشطة القدرة على الصمود في المناطق الحضرية واضحا، ولكن ميزته النسبية في مجال القدرة على الصمود في المناطق الريفية، الذي يزدحم بالجهات الفاعلة، لم تكن جلية دائما للشركاء.

21- **القدرة على الصمود في المناطق الريفية**. ظل نطاق أنشطة **البرنامج** في مجال القدرة على الصمود في المناطق الريفية متواضعا مقارنة بمستوى مواطن الضعف والتعرض للصدمات الذي يواجهه الأشخاص في زمبابوي. وفي عام 2025، لم تُنفَّذ أنشطة القدرة على الصمود إلا في 10 مقاطعات من أصل 60 مقاطعة ريفية في البلد. وتقلبت بوجه عام التغطية ولم يتلق الكثير من المقاطعات التي تواجه مخاطر عالية أي دعم مستمر. وأضعف هذا النطاق الجغرافي المحدود إمكانية تحقيق حصائل تراكمية أو واسعة النطاق في مجال القدرة على الصمود.

22- وخلص التقييم بوجه عام إلى أن التدخلات ساهمت في تحسينات قصيرة الأجل في عام 2023، ولكن لم يتسنّ الحفاظ على المكاسب في بعض المشاريع في مواجهة الصدمة الناجمة عن الجفاف المرتبط بظاهرة النينيو. وعلاوة على ذلك، وكما يبين الشكل 5، انخفضت حصة الأسر ذات الاستهلاك الغذائي المقبول في عام 2024، وتدهورت مؤشرات استراتيجيات التصدي في تلك السنة. غير أن التقييم خلص إلى أن حصائل الأمن الغذائي كان يمكن أن تتدهور أكثر خلال الفترة قيد الاستعراض من دون دعم **البرنامج** للقدرة على الصمود في المناطق الريفية. وفي بعض المقاطعات، حافظت مبادرات القدرة على الصمود في المناطق الريفية على الإنتاج والاستهلاك على الرغم من فشل المحاصيل على نطاق واسع. ومكّنت الآبار العاملة زراعة البساتين في الموسم الجاف وسقي الماشية، في حين مكّنت خطط الادخار من استخدام الأموال المشتركة لشراء الأغذية والمدخلات. وكانت الماشية الصغيرة صمام أمان في مواجهة صدمات الدخل.

الشكل 5: الاستهلاك الغذائي واستراتيجيات التصدي لدى المستفيدين في إطار الحصيلة الاستراتيجية 3



ملاحظة: تبين درجات مؤشر استراتيجيات التصدي النسبة المئوية للأسر التي تستخدم استراتيجيات تصدٍّ سلبية بسبب نقص الأغذية.

المصادر: تقارير رصد أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول (خط الأساس وخط النهاية)؛ وتقارير رصد حصائل مبادرة القدرة على الصمود في المناطق الريفية للسنوات 2022 و2023 و2024.

23- وخلص التقييم إلى أن المكاسب الأكثر موثوقية المتحققة من أنشطة القدرة على الصمود في المناطق الريفية نشأت حيث جُمع بين مكونات متعددة، وشكّل إنشاء الأصول حجر الزاوية في النموذج، مدعوما بالتدريب على الزراعة الحافظة للموارد والزراعة المراعية للمناخ، والخدمات المناخية (مثل التنبؤات الجوية المحلية والتوجيهات العملية بشأن كيفية الاستعداد والاستجابة)، ومجموعات الادخار والإقراض. ففي مقاطعتين، على سبيل المثال، أفادت الأسر المشاركة في أنشطة متكاملة للمساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول والخدمات المناخية وأنشطة تنويع سبل كسب العيش بزيادة إنتاج الأغذية واستقرار الدخل، وتمكن بعضها من سداد الرسوم المدرسية والاستثمار في الماشية أو التجارة على نطاق صغير. وعزز هذا النهج القائم على الجمع بين الأنشطة قدرة الأسر على استيعاب الصدمات والتكيف معها.

24- غير أن تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية بوجه عام لم يعبّر بصورة متسقة عن النهج المتكامل المتوخى للبرمجة في مجال القدرة على الصمود في المناطق الريفية. وعمليا، تطورت حافظة **البرنامج** من خلال نماذج متعددة خاصة بكل مشروع بدلا من إطار موحد يوجه تصميم أنشطة القدرة على الصمود في المناطق الريفية والجمع بينها وترتيب تعاقبها عبر المشاريع. ولم يتلق بعض المقاطعات سوى تدخلات ذات مكوّن واحد، وقيّد هذا النطاق الضيق التأثير التراكمي للحافظة وقدرتها على تحقيق حصائل في مجال القدرة على الصمود على نطاق المنطقة بأكملها أو على المستوى النُّظمي. وبالمثل، ظل التكامل مع المساعدة الإنسانية محدودا على الرغم من تداخل بعض المناطق الجغرافية، ويرجع ذلك أساسا إلى الاختلافات في الجداول الزمنية والتصميم ومعايير الاستهداف. ويرجع عدم اتساق الحافظة هذا إلى حد كبير إلى تصميم المشاريع المدفوع بالجهات المانحة ودورات التمويل القصيرة الأجل، مما أسفر عن نهج تنفيذ متباينة.

25- **القدرة على الصمود في المناطق الحضرية.** خلص التقييم إلى أن **البرنامج** كان له موقع قيادي أوضح في مجال القدرة على الصمود في المناطق الحضرية، حيث أدى دورا مبكرا وبارزا في معالجة تزايد مواطن الضعف في المناطق الحضرية ولفت الانتباه إليها، وفي دعم لجنة تقييم سبل كسب العيش في زمبابوي، مما جعله أحد أوائل الجهات الفاعلة التي عملت في هذا المجال.

26- غير أن تغطية التدخلات ونطاقها كانا محدودين بسبب القيود المفروضة على التمويل. وفي عام 2025، نفّذ **البرنامج** أنشطة القدرة على الصمود في المناطق الحضرية في ثلاث مقاطعات فقط، مقابل تسع مقاطعات في عام 2023 وسبع في عام 2024.

27- وخلص التقييم إلى أن البرمجة في مجال القدرة على الصمود في المناطق الحضرية أسفرت عن تحسن المهارات التجارية والتقنية، ومكاسب في الدخل في الأجل القصير، واستقلال مالي أكبر للمستفيدين. ومكّن ذلك الأسر من تغطية النفقات الأساسية مثل الأغذية والرسوم المدرسية والإيجار والرعاية الصحية، مع إتاحة المجال في بعض الحالات للاستثمار في أنشطة عززت الاستقلال الاقتصادي والتمكين الاجتماعي. غير أن جودة تصميم التدخلات وتنفيذها تباينت تباينا كبيرا.

28- وعلاوة على ذلك، في حين عززت هذه المكاسب الأمن الغذائي في الأجل القصير وقلّصت استراتيجيات التصدي السلبية، أظهرت تدخلات القدرة على الصمود في المناطق الحضرية تقدما محدودا في بناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل. وأظهرت مشاريع مثل تجهيز الأغذية على نطاق صغير وتربية الدواجن إمكانات قوية للاستدامة. وواجه عدد من المشاريع الأخرى صعوبات بسبب تشبع السوق، ومحدودية مدخلات بدء النشاط، والقيود التنظيمية، وضعف الروابط بالأسواق، فضلا عن الحاجة إلى إضفاء طابع مؤسسي أقوى وآليات أقوى لدعم المتابعة.

كان التوفيق بين الاستهداف القائم على مواطن الضعف، والوصول في سياقات تتسم بتعقيد سياسي شديد، والاستقلال التشغيلي صعبا في بعض الأحيان.

29- وتطور نهج الاستهداف الذي يستخدمه المكتب القطري لزمبابوي من الاعتماد على تحديد مواطن الضعف تحديدا ذاتيا نسبيا بقيادة أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية إلى نهج أكثر استنادا إلى البيانات. وفي إطار مشروع الضمان العالمي **للبرنامج**، عزز **البرنامج** شفافية عمليات الاستهداف ونزاهتها في زمبابوي من خلال استحداث نظام متعدد الطبقات قائم على مواطن الضعف وتحديد أدوار أوضح وآليات للتحقق ورقابة منسقة. وخلص التقييم إلى أن هذا النهج، مقترنا بالمشاركة المستمرة للمجتمعات المحلية في التحقق من صحة نتائج الاستهداف، أفضى إلى أساس للاختيار يتسم بمزيد من الموضوعية والدقة.

30- غير أنه عند اختيار المقاطعات التي تحظى بالأولوية في المساعدة في موسم الجدب، اضطر **البرنامج** في بعض الأحيان إلى الموازنة بين نهجه القائمة على الأدلة وما تفضله الحكومة في ما يتعلق بالاستهداف واستخدام البيانات وطريقة التحويل. وأفضى ذلك إلى حلول وسط أتاحت مواصلة التعاون، ولكنها قيّدت قدرة **البرنامج** على المضي قُدما بثبات في الاستهداف القائم على مواطن الضعف أو على الدعوة إلى استخدام الطرائق التي أثبتت أنها أكثر كفاءة، مثل النقد. وتعبّر هذه الديناميات عن المفاضلة الأوسع بين الحفاظ على إمكانية الوصول في بيئة حساسة سياسيا والحفاظ على الاستقلال التشغيلي.

ثبت أن انتقال المستفيدين من المساعدة الإنسانية إلى دعم القدرة على الصمود أمر صعب لأنّ أسرا كثيرة واجهت مستويات عالية من مواطن الضعف الهيكلي التي قيّدت قدرتها على مواصلة سبل كسب العيش بعد انتهاء الدعم الخارجي. وثبتت فعالية التدخلات القائمة على الجمع بين الأنشطة، أي تقديم الدعم الإنساني إلى جانب أنشطة سبل كسب العيش والتمكين، في تعزيز الاعتماد على الذات.

31- وكان التكامل بين بناء القدرة على الصمود في المناطق الريفية والمساعدة الإنسانية محدودا. وعلى الرغم من تنفيذ هذه الأنشطة في مناطق جغرافية متداخلة، لم يجد التقييم سوى القليل من الربط المنهجي بين المستفيدين من خلال التسلسل أو ترتيب الطبقات؛ وبالإضافة إلى ذلك، كانت معايير الاستهداف للمجالين مختلفة، إذ ركّز الأول على الأسر الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي والثاني على الأسر القادرة على العمل، مما حدّ من التداخل بين مجموعات المستفيدين. ونتيجة لذلك، لم تشكّل التدخلات مسارا متسقا من الإغاثة إلى التعافي.

32- ووجد التقييم بالفعل بعض الأدلة على تحقيق نتائج أقوى لدى الأسر التي تتلقى دعم القدرة على الصمود والمساعدة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية معا، بما في ذلك درجات أعلى للاستهلاك الغذائي (إذ سجلت 94.1 في المائة من هذه الأسر درجات مقبولة، مقارنة بنسبة 76.4 في المائة من الأسر التي لا تتلقى سوى دعم القدرة على الصمود)،[3] وزيادة فرص الحصول على أغذية متنوعة ومغذية، وتراجع اللجوء إلى استراتيجيات التصدي. وبالإضافة إلى ذلك، حيثما قدمت المساعدة الإنسانية

[3] **البرنامج**. 2024. تحديث بشأن الرصد: استقصاء حصائل التحويلات النقدية والقدرة على الصمود في المناطق الحضرية، فبراير/شباط 2024 (تقرير داخلي).

وأنشطة القدرة على الصمود في المناطق الحضرية معا على مدى دورات متعددة مع الجمع بين التدخلات الحضرية، تحسّن استقرار الدخل والمتناول الغذائي، وكذلك المشاركة الاقتصادية للمرأة. غير أن التكامل بين بناء القدرة على الصمود والمساعدة الإنسانية، بوجه عام، كان محدودا.

أدمج البرنامج تدابير للحماية والمساءلة حسّنت سلامة المستفيدين وصانت كرامتهم وعززت مشاركتهم، وشملت عناصرها الرئيسية استحقاقات واضحة، وترتيبات توزيع آمنة وميسّرة، وآلية فعالة للتعقيبات المجتمعية. ومع ذلك، ظلت بعض الفئات الضعيفة، بمن فيهم كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة، تواجه حواجز تحول دون الوصول، ولم تكن الجهود المبذولة لمعالجة المساواة بين النساء والرجال متسقة.

33- وحقق **البرنامج** بوجه عام هدفه في زمبابوي المتمثل في تقديم مساعدة آمنة وميسّرة تصون كرامة المستفيدين. وتحققت بيئة تشغيلية آمنة وقائمة على الاحترام بإدماج مبادئ الحماية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين في تصميم البرامج وتنفيذها. وأُبلغ المستفيدون بانتظام باستحقاقاتهم ومعايير الاستهداف وقيم التحويلات من خلال مجموعة من قنوات الاتصال، بما في ذلك الاجتماعات العامة والملصقات والإعلانات بمكبرات الصوت والرسائل النصية القصيرة وصناديق الاقتراحات. وساهم نهج الاتصال المتعدد المسارات في تعزيز الشفافية وزيادة الوعي والثقة في عمليات البرامج.

34- وعمد **البرنامج** أيضا إلى توعية المجتمعات المحلية، ودرّب موظفيه والشركاء المتعاونين والموظفين الحكوميين ومقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأدرج بنودا ذات صلة في اتفاقات الشراكة التي يبرمها.

35- وشكّلت آليات التعقيبات والشكاوى عنصرا حاسم الأهمية في إطار الحماية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين. وفي مواقع المساعدة في موسم الجدب، أُتيحت للمستفيدين قنوات إبلاغ متعددة، بما في ذلك الخطوط الهاتفية المجانية ومكاتب المساعدة وصناديق الاقتراحات في الموقع.

36- وعلى الرغم من هذه الجهود، ظلت هناك ثغرات، ولا سيّما في ما يتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن الحواجز المحددة صعوبة الوصول الفعلي إلى مواقع التوزيع ومحدودية تكييف وسائل الاتصال من خلال تدابير مثل طريقة برايل ولغة الإشارة. وجمعت بعض الأنشطة المستهدفة بين فرص التمكين الاقتصادي وجهود معالجة الأعراف الاجتماعية، وأفضت إلى تحسن التواصل داخل الأسرة، ولكن التدابير الرامية إلى توزيع الأدوار المنزلية توزيعا أكثر إنصافا والحد من التعرض للعنف القائم على نوع الجنس كانت محدودة النطاق، وإن ازدادت مشاركة المرأة في أنشطة القدرة على الصمود بوجه عام.

حقق البرنامج تقدما مهما في تعزيز النظم الوطنية والقدرات التقنية، داعما بذلك القيادة المتنامية للحكومة في تقديم المساعدة الغذائية. وفي حين لا تزال القيود المالية واللوجستية تحدّ من الملكية الوطنية الكاملة وتنفيذ استراتيجيات الانتقال، يعبّر المسار عن تزايد قدرة الحكومة والتزامها بآليات استجابة مستدامة بقيادة وطنية.

37- وخلص التقييم إلى أن **البرنامج** ساعد على تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية والجهوزية التشغيلية للاستجابة الواسعة النطاق، وذلك جزئيا بتقديم الدعم اللوجستي والتقني للنظم الحكومية. وعززت أنشطة **البرنامج** لتعزيز القدرات تعزيزا كبيرا نظم البيانات والنظم التقنية المملوكة وطنيا، مما ساهم في تخطيط أكثر اتساقا قائم على الأدلة واستجابات مصممة بحسب السياق المحلي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وأفضى دعم لجنة تقييم سبل كسب العيش في زمبابوي والمؤسسات الحكومية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الأدوات الرقمية والممارسات التكيفية، وإن ظلت هناك اختناقات تشغيلية. وتعبّر الميزانية الوطنية لعام 2025 عن مشاركة **البرنامج** من خلال مخصصات لبرامج الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية مثل خطط التحويلات النقدية في إطار استراتيجية تخفيف العجز الغذائي، وإن كانت هذه الخطط لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على القدرات التقنية والتشغيلية **للبرنامج** لتنفيذها بفعالية.

38- وعزز **البرنامج** أيضا قدرة الحكومة على توجيه إضفاء الطابع المؤسسي على نظم توفير الحماية الاجتماعية. ووُضعت خرائط طريق للانتقال بالمشاركة مع الحكومة والشركاء، ولكنها افتقرت إلى معالم واضحة وجداول زمنية وخطط تنفيذ محددة التكاليف.

رسّخ نموذج الشراكة في البرنامج البرمجة في النظم الوطنية، وتجلى ذلك في أمثلة على تعاون مجدٍ مع الحكومة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الآخرين. غير أن الشراكات تفاوتت كثيرا في عمقها وفي مدى استخدامها الاستراتيجي. وتشير الخطوات الأخيرة نحو شراكات مدروسة ومنظّمة بقدر أكبر إلى تحول نحو نهج أكثر استراتيجية يمكن للبرنامج البناء عليه في الخطة الاستراتيجية القطرية المقبلة لزمبابوي.

39- وخلص التقييم إلى أن تعاون **البرنامج** مع الوزارات القطاعية مكّن من تقديم استجابات منسقة بقيادة الحكومة في مجالي العمل الإنساني والقدرة على الصمود. وبتوجيه الدعم من خلال هذه الهياكل، عزز **البرنامج** القيادة الوطنية ورسّخ الاستثمارات في القدرة على الصمود في النظم القائمة، وإن تباين عمق التكامل المؤسسي عبر القطاعات.

40- وخلص التقييم أيضا إلى أنه يُنظر إلى **البرنامج** كميسّر للتعاون المتعدد القطاعات، يجمع بين الوزارات والجهات المانحة والشركاء من الأمم المتحدة حول أطر مشتركة؛ غير أن دوره في الحشد لم يُستثمر بكامل طاقته في الدعوة الأوسع إلى الاستهداف القائم على الأدلة وطرائق المساعدة.

41- وعززت الشراكات الاستراتيجية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى التكامل بين البرامج في مجالات شتى. فمع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قاد **البرنامج** تصميم المساعدة الغذائية والنقدية واللوجستيات والرصد في سياقات اللاجئين؛ ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تعاون في إطار هيئة الأمم المتحدة للتغذية وبرامج مشتركة للقدرة على الصمود من أجل إدماج أنشطة التغذية والحماية الاجتماعية والصحة؛ ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يشارك **البرنامج** منذ عام 2020 في قيادة الفريق العامل التقني المعني بالقدرة على الصمود التابع لفريق الأمم المتحدة القطري؛ ومع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ساهم **البرنامج** في تنسيق الأمن الغذائي والتخطيط للعمل الاستباقي ومبادرات القدرة على الصمود لأصحاب الحيازات الصغيرة. وبدأ **البرنامج** مؤخرا يحرز تقدما من خلال شراكات ذات طابع استراتيجي أكبر، مثل البرمجة المشتركة الناشئة وتعبئة الموارد مع منظمة الأغذية والزراعة، مما يضعه في موقع يمكّنه من تعزيز التعاون الاستراتيجي في الخطة الاستراتيجية القطرية المقبلة لزمبابوي. غير أن الخطة الاستراتيجية القطرية، بوجه عام، لم تستفد استفادة كاملة من الشراكات مع الكيانات التي تتواءم ولاياتها عن كثب مع مجالات البرامج الأساسية **للبرنامج**. واقتصرت هياكل الشراكة في معظمها على مبادرات قائمة على أساس كل حالة على حدة أو مدفوعة بالجهات المانحة بدلا من أن تكون ثمرة نهج مشترك استراتيجي.

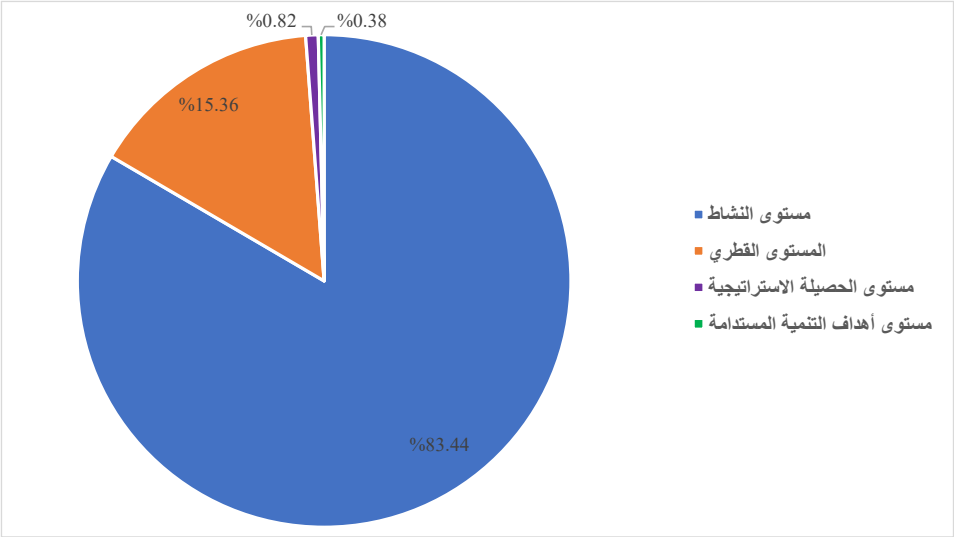
42- وساهم الشركاء المتعاونون مع **البرنامج** أيضا بمهارات تقنية متخصصة (في مجالات مثل خدمات الإرشاد الزراعي، والزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والتدريب المهني والتدريب على ريادة المشاريع، وتعميم المساواة بين الجنسين والحماية) كانت مكمّلة للميزات النسبية **للبرنامج**، في حين دعم التعاون مع الجامعات توليد الأدلة والبرمجة الموجهة إلى الشباب. وأدى إشراك القطاع الخاص دورا محددا في توريد المدخلات والنقل والتخزين وتطوير سلاسل القيمة، ولكنه لم يصبح منهجيا بعد.

أدى تقلب توافر الموارد، مقترنا بالاعتماد الشديد على جهة مانحة واحدة، إلى نقص في الموارد المخصصة للحصائل الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية القطرية. ويمثل تحول البرنامج مؤخرا نحو استراتيجية لتدبير الموارد أكثر تنوعا وتوجها نحو الشراكات، إلى جانب زيادة التمويل مؤخرا من جهات مانحة رئيسية أخرى، اتجاهين إيجابيين، ولكن عدم اليقين يخيم على آفاق المستقبل. وقيّد التخصيص الواسع للمساهمات والتمويل القصير الأجل بشدة إمكانية تحقيق نتائج دائمة في مجال القدرة على الصمود.

43- واتسمت بيئة تمويل **البرنامج** على مدى فترة الخطة الاستراتيجية القطرية بموجات دورية من الزيادة والانكماش وبتفاوت الموارد بين الأنشطة. ويثير الاعتماد الشديد على جهة مانحة واحدة، هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي قدمت 64 في المائة من تمويل الاستجابة للأزمات في الخطة الاستراتيجية القطرية و70 في المائة من تمويل القدرة على الصمود في المناطق الريفية، القلق إزاء احتمال نشوء فجوات كبيرة في الموارد مستقبلا. وخلص التقييم إلى أن **البرنامج** كان استباقيا في السعي إلى بدائل، وتأمين مساهمات من مصادر جديدة، وإشراك القطاع الخاص.

44- وقيّد التخصيص الواسع على مستوى الأنشطة وارتفاع نسبة التمويل القصير الأجل قدرة **البرنامج** على تخصيص الموارد بصورة استراتيجية، مما قلّل من احتمال تحقيق حصائل دائمة وقابلة للتوسيع في مجال القدرة على الصمود.

الشكل 6: مستوى تخصيص المساهمات، 2022-2025



ملاحظة: تم الاطلاع على البيانات في أغسطس/آب 2025.

45- ويلاحظ التقييم أن قدرة **البرنامج** على التنفيذ معرضة للمخاطر بصورة متزايدة في ظل تراجع تمويل العمل الإنساني وازدياد عدم إمكانية التنبؤ به. وسيتعين على **البرنامج** التحول من التنفيذ الواسع النطاق إلى تدخلات أكثر استهدافا وأكثر كفاءة من حيث التكلفة تستند إلى خبراته الأساسية وتظل قابلة للاستمرار في ظل الميزانيات المحدودة.

التوصيات

التوصيات والتوصيات الفرعية	نوع التوصية	المكاتب والشعب المسؤولة في البرنامج	الكيانات المساهمة الأخرى	الأولوية
التوصية 1: تحويل دور البرنامج في الاستجابة للأزمات من التقديم الواسع النطاق للمساعدة الإنسانية خلال حالات الطوارئ الموسمية التي يمكن التنبؤ بها إلى التركيز على تعزيز نظم الحماية الاجتماعية والاستجابة للأزمات بقيادة وطنية، مع الاحتفاظ بالقدرة على تقديم المساعدة المباشرة خلال حالات الطوارئ البالغة الشدة التي تتجاوز قدرة الحكومة على الاستجابة.	استراتيجية	المكتب القطري	عالية	يناير/كانون الثاني 2028
1-1 التحول من التقديم الواسع النطاق والمطول للمساعدة في موسم الجدب إلى نموذج دعم يركز على تقديم الخدمات التقنية والخدمات المشتركة (بما في ذلك اللوجستيات والتخزين في المستودعات وتنسيق النقل). وتكييف المساعدة بحسب مواطن الضعف والقيود الهيكلية الخاصة باللاجئين، مع الاحتفاظ بالقدرة على توسيع نطاق التقديم المباشر للمساعدة الإنسانية عندما تتجاوز الصدمات قدرة الحكومة على الاستجابة.				
1-2 دعم بدء تشغيل السجل الاجتماعي الوطني بالتعاون مع شركاء مختارين، وذلك من خلال العمل التقني على تصميم النظم وحوكمة البيانات والتكامل الرقمي وأطر التمويل، لضمان تغطية الفئات الأكثر عرضة لمخاطر انعدام الأمن الغذائي.				
1-3 تعزيز النظم الوطنية للعمل الاستباقي من خلال التحسين المستمر لعوامل التحفيز والعتبات ومساعدة الحكومة على تفعيل التخطيط للطوارئ، مع ربط تدابير الاستعداد بنوافذ تمويل مرنة مخصصة وبعمليات مبسطة للمشتريات وسلسلة الإمداد بحيث يتسنى الإفراج عن الموارد بسرعة عندما تتحقق عوامل التحفيز.				
التوصية 2: تركيز البرمجة في مجال القدرة على الصمود في المناطق الريفية والحضرية على التدخلات التي ثبتت فعاليتها واستدامتها بدعم التكامل الاستباقي مع نظم الشركاء والحكومة.	تشغيلية	المكتب القطري	عالية	يوليو/تموز 2028
2-1 تعزيز توليد الأدلة بشأن البرمجة في مجال القدرة على الصمود في المناطق الحضرية والريفية من أجل تجميع الدروس المستفادة وتوحيد النماذج (من خلال توضيح المكونات الأساسية عبر النظم الغذائية مع إتاحة المجال للتكييف بحسب السياق)، بما في ذلك من خلال التقييمات الشاملة لعدة بلدان أو الإقليمية التي يمكن الاسترشاد بها في تصميم البرامج والدعوة وتعبئة الموارد والشراكات الاستراتيجية في المستقبل.				
التوصية 3: دعم إضفاء الطابع المؤسسي على نظم الاستهداف القائم على الأدلة والحماية الاجتماعية في الأطر الحكومية، مع ضمان احتفاظ البرنامج بالاستقلال التشغيلي لتحديد المساعدة القائمة على الاحتياجات وتقديمها.	استراتيجية	المكتب القطري	متوسطة	يناير/كانون الثاني 2027

التوصيات والتوصيات الفرعية	نوع التوصية	المكاتب والشعب المسؤولة في البرنامج	الكيانات المساهمة الأخرى	الأولوية
3-1 ضمان المواءمة بين أهداف البرامج وأطر الاستهداف لدى كل من **البرنامج** والحكومة من خلال التخطيط المشترك وتنسيق معايير مواطن الضعف، مع رصد الاستقلال التشغيلي وتوثيقه بصورة منهجية لتحديد المفاضلات المحتملة التي تقيّد تحقيق حصائل فعالة ومنصفة وإدارتها.				
3-2 تعزيز النظم الوطنية لبيانات الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية من خلال معالجة الثغرات في تكامل البيانات وتحليلها واستخدامها. وينبغي تحقيق ذلك عن طريق الربط بين تقييمات مواطن الضعف وسجلات المستفيدين ونظم الإنذار المبكر، وبتعزيز أدوات عرض البيانات بصريا، بهدف دعم الاستهداف والتخطيط والميزنة على أساس الأدلة، وتعزيز الاستقلال التشغيلي في نهاية المطاف.				